Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

تمثلات المواطنة في الفكر الاجتماعي المعاصر

Representations of citizenship in contemporary social thought

السعيد رشيدي said rechidi كريمة فلاحي karima felahi
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، University of Mohamed Lamine debaghine Setif 2
مخبر المجتمع الجزائري المعاصر The laboratory of contemporary Algerian society
saidrechidi@yahoo.fr karimafellahi@yahoo.fr
المؤلف المُرسل : السعيد رشيدي Saïd Rechidi الإيميل: saidrechidi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2019-08-15 تاريخ القبول : 2019-12-27

ملخص:

يهدف هذا البحث الى التعريف بالمواطنة والمفاهيم المرتبطة بها، والكشف عن أهم خصائصها وتمثلاتها في الفكر الاجتماعي المعاصر. وخلص إلى عدة نتائج أهمها: أن المواطنة جاءت نتيجة للتجاذبات الفكرية المتواصلة، وهي مفهوم مرن ومتجدد، وهي كوسيلة الغرض منها تحقيق الفعالية في المجتمع، ولها مضامين متعددة: قانونية، سياسية، إجتماعية، إقتصادية، ثقافية، ونفسية وحتى بيئية.

كلمات مفتاحية: تمثلات، مواطنة، فكر. إجتماعي.

Abstract:

This research aims to define citizenship and related concepts and to reveal the most important characteristics and representations of contemporary social thought.

He concluded that citizenship was the result of permanent intellectual struggle, of a flexible and renewed concept, which was a means of achieving efficiency in society and had multiple implication: legal, political, social, economic, cultural, psychological, and even environmental.

Keywords: representations; citizenship; social thought.

1. مقدمة:

يشهد العالم اليوم تطورات هائلة في شتى المجالات، مما يجعل معظم الدول تتجه إلى البحث عن كيفية إعداد أفرادها إعدادا سليما، وذلك بإمدادهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لمسايرة هذه التطورات، مما يساعد على مواجهة تحديات وأخطار يمكن أن تواجههم، بل وتهدد واقعهم وأمالهم وطموحاتهم.

والمواطنة، باعتبارها من أكثر المفهومات شيوعا في الوقت الراهن والتي هي من المفاهيم الجديدة القديمة، التي من الممكن تناولها وإتباع مسارها منذ عهد الإغريق قبل الميلاد وحتى بداية الألفية الثالثة، من الطبيعي أن تكون قيد التداول والنقاش الرسمي والشعبي بشكل متواصل، لأنه ليس هناك مجال في الحياة دون أن يمس المواطنة بطريقة أو بأخرى، مباشرة أو غير مباشرة، وقد كثفت وفرعت العولمة من أطر الاهتمام بهذا المفهوم، فلم يعد ذا انشغالات قانونية وسياسية، مدنية واقتصادية محضة، إذ لا يخلو حقل من الحقول دون إشارة له، بما فيها قضايا البيئة والإدارة، وأصبحت كذلك من القضايا التي تفرض نفسها بقوة عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية البشرية أو الإنسانية ومشاريع الإصلاح والتطوير الشاملة بصفة عامة.

في وقت ارتبطت فيه نشأة المواطنة في الغرب ببدايات تشكل وصعود الطبقة البرجوازية ومواجهة الإقطاع وتوحيد الممالك، الذي انتهى ببناء الدولة القومية، منطلقة من المجتمع المدني البرجوازي والتي لحقت بها عن كثب الثورة الصناعية وتفاعلت معها وأعادت قولبتها، وهي توحي بالتلازم مع الحيوية الاقتصادية والعملية، باعتبارها تركز على العلاقة بين الفرد وهو وحدة الحيوية الاقتصادية وبين الدولة.

تحديد المشكلة:

تكاد تجمع الشواهد أن كل عصر من العصور له قضية تفرض نفسها، ومن ثم تشغل عقول المفكرين والعلماء والمختصين والباحثين، وقضية هذا الزمن هي قضية المواطنة، التي تمس الإنسان في كل كيانه وأماله ومستقبله، وعليه اعتبرت من ابرز واخطر قضايا هذا العصر التي يصعب تأجيل الاهتمام بها، لما تمثله من تهديد لأسى تطلع بشري.

حيث تطور مفهوم المواطنة ليتجاوز المفهوم التقليدي للعلاقة بين الفرد والدولة في إطار السياسة والقانون، ولم يعد من الممكن مطالبة الفرد بواجباته نحو الدولة دون أن تلتزم الأخيرة بأداء الحقوق الأساسية للمواطنين، الأمر الذي أضفى على المفهوم التقليدي للمواطنة مفاهيم أخرى نفعية وفردية، ربطت مواطنة الأفراد بالحاجات اليومية الأساسية، وانحسر مفهوم المواطنة في آليات السوق وعمليات الإنتاج.

ومع ذلك فالغرب لم يسقط نظام المواطنية دفعة واحدة، ولم يتم تكريسها على النحو القائم إلا بعد خطوات متدرجة استوجبتها طبيعة الانتقال نحوها، ولكن من خلال تتبع عملية الإرساء هذه، تبين أن إحدى المشكلات المتعلقة بالمواطنية هي صعوبة ترسيخها في الثقافة الاجتماعية السياسية في دولة ما خلال فترة وجيزة من الزمن، فالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وسويسرا وغيرها من البلدان الحديثة استغرقت عدة أجيال لتصل إلى المستويات الحالية للحياة المدنية.

ومن ثم جاءت هذه الدراسة كمحاولة لإعطاء قراءة أولية لمفهوم المواطنة كما استقر في الفكر الاجتماعي المعاصر، أما غرضها فيتمثل في تنمية فهم مشترك بين المتحاورين، وذلك انطلاقا من الإجابة عن التساولات التالية: ما هو مفهوم المواطنة؟ وما هي خصائصه؟ وما هي أهم تمثلاته في الفكر الاجتماعي المعاصر؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته إذ يذهب برهان غليون إلى القول بأن جوهر القاعدة التي قام عليها النظام الحديث، ونشأة بقوتها الأمم التي تملك مصير العالم اليوم وتمسك بزمام الحضارة، هو إبداع مبدأ المواطنية.[1] وثانيا تمثل هذه الدراسة محاولة لفهم طبيعة ومضمون المواطنة وأهم تمثلاتها في المجتمع الجزائري، من أجل الوصول إلى رؤية متكاملة للمواطنة لدى الفرد الجزائري، في ظل الوضع الراهن الذي تمر به الجزائر حيث اختلطت الحقوق والواجبات وغابت القيم، وأصبح يرجى للمواطنة دور كبير وأهمية قصوى في الحياة الاجتماعية.

3 . أهداف الدراسة:

لأي بحث علمي جاد أهداف يسعى جاهدا الوصول إليها من خلال الكشف عن الحقائق التي ترتبط بانشغالات المجتمع، أو أهداف علمية تساهم في وضع تصور حول وقائع الظاهرة أو موضوع البحث، وتتبع مسارها ومحاولة التنبؤ بمستقبلها وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق جملة من الغايات وهي: محاولة صياغة إطار مفهومي للمواطنة مستندا إلى التراث النظري في هذا المجال، بالإضافة إلى الكشف عن أهم مضامين المواطنة وتمثلاتها في المجتمع الجزائري، والعمل من أجل ترقية ثقافة الديمقراطية والمواطنة وتدعيمها في الممارسات والذهنيات لدى المواطن الجزائري، بالإضافة إلى هدف نظري يتمثل في الاطلاع على التراث العلمي الذي يتعلق بالمواطنة والمجتمع، وهذا قصد تنمية الملكة العقلية والاتجاه نحو السلوك المتمدن في المجتمع.

أسباب اختيار الدراسة:

ترجع أولا قلة الدراسات والأدبيات التي تعالج مثل هذا النوع من القضايا، والحاجة ماسة لتحقيق تراكم معرفي، وثانيا أن المواطنة واحدة من الموضوعات التي تستحق البحث والدراسة، لأنه لا توجد دراسات كثيرة في هذا المجال إن لم نقل انعدامها، خاصة في دول العالم الثالث، والعالم العربي، والذي نحن جزء منه، بالإضافة إلى ازدياد أعداد المقالات والتحليلات الصحفية التي سعت إلى إثارة الانتباه لمفهوم المواطنة وإشكالاتها.

2. لمحة تاريخية حول بروز مفهوم المواطنة :

لقد ناضل الإنسان من اجل إعادة الاعتراف بكيانه وبحقه في الطيبات ومشاركته في اتخاذ القرارات على الدوام. وتصاعد ذلك النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مرورا بحضارة سومر وأشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الفينيقيين والكنعانيين.[2] والإغريق والرومان.

وقد استجابت بعض الحكومات الملكية التي سادت تلك الحقب القديمة بدرجات متفاوتة لمطالب بعض الفئات التي تعتمد عليها(مثل النبلاء والكهنة والمحاربين). كما أن الحكمة قد هدت بعض الملوك في الحضارات الزراعية مثل حمو رابي إلى أهمية إقامة الشرائع وإصدار القوانين التي تنظم الحياة وتحدد الواجبات وتبين الحقوق.

ومنذ أن قامت الدولة - المدينة في أثينا القديمة، أخذت تتبلور فكرة المواطنة تدريجيا ولو في حدود الحقائق الاجتماعية

والمعرفية السائدة في ذلك العصر.[3] فالمواطنون هم الأحرار من الذكور البالغين، ولهم وحدهم الحق في المشاركة السياسية، إلى ذلك، سيطر ذوو الأنساب والمراتب الرفيعة على المجالس والجمعيات المنتخبة، وباتوا يشكلون نخبة ثرية وراسخة الجذور الاجتماعية.[4] بيد أن المواطنين الذين اكتسبوا صفة المواطنة، شاركوا في الإدارة العامة، والقضاء والتشريع والطقوس الدينية، والألعاب الرياضية، ويعتبر أرسطو أن المواطن الأثيني كان باستطاعته المشاركة في إصدار الأحكام القضائية، وشغل المناصب العامة في الدولة.[5]

بعد الخبرة اليونانية نشأة الخبرة الرومانية في المواطنة. لقد تجاوزت في نطاقها الجغرافي حدود المدينة (روما)، فأعطى قانون جوليا (lexjulia) سنة 90 ق.م المواطنة لمئات الآلاف عبر ايطاليا أي خارج مدينة روما، ثم ادخل يوليوس قيصر حالة المواطنة إلى شمال ايطاليا، وباتت تقوم على الواجبات والحقوق.[6]

ويؤكد الكواري على قرب العرب الأوائل من مفهوم المواطنة، فيقول: وقد عرفت دولة سبأ ومعين قدرا من المشاركة السياسية، فسبأ عرفت التمثيل النيابي إلى أن حل الأقيال محل شيوخ القبائل وتدرج الحكم إلى ما يشبه الإقطاع وفي معين لم يكن الملك مطلق السلطة أو التصرف، إذ كان يشاركه في ذلك مجلس يضم ممثلي الموظفين الذين كانوا من ذوي النفوذ في دوائرهم الاختصاصية.[7] وقد قرب المسلمون الأوائل أيضا من مفهوم المواطنة كما كان معروفا قبل ظهور الإسلام، وكان ذلك بفضل ما يحمله الإسلام من منظور إنساني للوحدة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات.[8]

وبدأ تشكل المواطنة في أوربا بعد انحسار هيمنة الكنيسة على الحياة الاجتماعية، وتراجع توجيهها المباشر للحياة السياسية فيما يتعلق بحياة الناس، هذا الانحسار والتراجع جعل العلاقة بين الدولة أو الملك – في أوربا – وبين الشعب أو السكان مباشرة مما جعل الشعب يشعر أن الدولة دولته، وأن له عليها حقوقاً كما أن الدولة ترى أن لها على هذا الشعب حقوقاً خاصة الضرائب التي يقضي إقناع الناس بدفعها إشراك ممثلين لهم في الحكومة يشرفون على صرفها، فضلاً عن سبب آخر مهم دفع الناس والدول إلى اتخاذ مبدأ المواطنة حلاً لمشكلاته، هذا السبب هو تعدد الشيع الدينية النصرانية في القرن السابع عشر بالذات، وشيوع الصراع والفتن بينها حيث استمرت هذه الفتن حتى بلغت حداً من الشدة حمل الناس على أن يقبلوا ولو ببطء وتردد أن يتجاوزوا الاعتقاد الديني إلى مبدأ المواطنة وأن يسلموا بمبدأ آخر وهو أن الاختلاف في العقيدة الدينية لا يحول دون الانتساب لمواطنة مشتركة.[9]

وفي القرن الحادي والعشرين شهد مفهوم المواطنة تطورًا مال به إلى منحى العالمية وتحددت مواصفات المواطنة الدولية على النحو التالي: الاعتراف بوجود ثقافات وديانات وإيديولوجيات سياسية مختلفة، واحترام حق الغير وحريته، وفهم اقتصاديات العالم، والاهتمام بالشؤون الدولية والمشاركة في تشجيع السلام الدولي. وكذا المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف.

لكن ومع ذلك اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو الكثرة من المواطنين، وتمثل التعبير عن إقرار مبدأ المواطنة في قبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساوين، وقد مر مبدأ المواطنة عبر التاريخ بمحطات تاريخية نما فيها مفهوم المواطنة حتى وصل إلى دلالته المعاصرة.[10]

3. مفهوم المواطنة والمفاهيم المرتبطة بها :

1.3 مفهوم المواطنة:

1.1.3 . المواطنة لغة: إذا جئنا إلى الباحثين العرب نجد الاختلاف بين، تجاه فهم مصطلح المواطنة ودقته في اللغة العربية للتعبير عن مصطلح Citizenship في دائرة الحضارة الغربية، فالرجوع إلى قاموس لسان العرب نجد أن المواطنة مشتقة من الوطن، فالوطن المنزل تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله، والجمع أوطان، ويقال: وطن بالمكان وأوطن به أقام، وأوطنه اتخذه وطنا، وأوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلاً ومسكنا يقيم فيها، وأوطنت الأرض ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطنا، أما الموطن فكل مقام قام به الإنسان لأمر ما فهو موطن له.[11] أما المواطنة في اللغة الانجليزية فيشار لها بمصطلح (Citizenship).

2.1.3 . المواطنة اصطلاحاً :

يجمع المهتمين بالمواطنة وتربيتها على أنها مفهوم معقد، وقابل للجدل، وقد يكون أحد مصادر ذلك الجدل جنسية المفهوم نفسه، فالبعض يرى أن المواطنة مفهوما غربيا في أصوله، ويرجعونه إلى فترة الإغريق القدماء ودول المدينة التي أوجدوها، بينما يجادل آخرون أن المواطنة أحد نتائج الثورة الفرنسية والأمريكية التي نتج عنهما تشكيل حكومات جمهورية، والمواطنة أيضا أحد نتائج عملية التحديث التي صاحبت الثورة الصناعية ويرى البعض أن هناك معنيان للمواطنة، الأول هو التمتع بالحقوق، والفرص، والواجبات كمواطنين، بينما المعنى الثاني يتعلق بالعضوية في المجتمع وما تتطلبه من ضرورة السلوك تبعا للواجبات، والتعهدات والحقوق التي يتمتع بها المواطن، المعنى

الأول استمر من زمن الإغريق حتى الثورة الفرنسية بينما المعنى الثاني لا زال قائما منذ ذلك التاريخ حتى الآن.

تذهب الموسوعة العربية العالمية؛ إلى تعرف المواطنة على أنها: اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى امة أو وطن.[12] في حين تذهب موسوعة كولير الأمريكية؛ إلى أبعد من ذلك لما عرفتها بأنها أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما.[13] بحيث تشكل كما تشير إلى ذلك دائرة المعارف البريطانية علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة. وتؤكد دائرة المعارف البريطانية على أن المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات. وتختم دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة بان المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.[14] وهي بذلك تحقق مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية.[15]

2.3 المواطنة والمفاهيم المرتبطة بها:

1.2.3 . الوطنية: هناك تداخل كبير بين مفهومي المواطنة والوطنية، بل إن المفهومين يستخدمان كثيرا بشكل ترادفي للدلالة على معنى واحد، لذا لا بد من التفريق بينهما، فالوطنية هي تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه، الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن.[16] ومعنى ذلك أن الوطنية تشير إلى شعور الفرد بحبه لمجتمعه ووطنه، واعتزازه بالانتماء إليه، واستعداده للتضحية من اجله، أي أن الوطنية هي شعور قلبي ووجداني يترجم في المحبة والولاء، أما المواطنة فتشير إلى الجانب السلوكي الظاهر المتمثل في الممارسات الحية التي تعكس حقوق الفرد وواجباته تجاه مجتمعه ووطنه والتزامه بمبادئ المجتمع وقيمه وقوانينه، والمشاركة الفعالة في الأنشطة والأعمال التي تستهدف رقي الوطن والمحافظة على مكتسباته.

وتفهم الوطنية في الغالب على أنها تعني فحسب الاستعداد التام للقيام بتضحيات وأعمال غير عادية، غير أن هذه المشاعر هي أساسا في علاقاتها بحياتنا اليومية هي التي تدرك في العادة أن المجتمع هو الغاية والأساس، ومن هذا الوعي الذي يصبح المعيار في الحياة اليومية وفي جميع الظروف، ينشأ كذلك الاستعداد للقيام بجهود غير عادية، لكن الناس هم في الأعم الأغلب أكثر شهامة من القانون القائم؛ فقد كان من السهل أن يقنعوا أنفسهم بأنهم يمتلكون هذه الوطنية الاستثنائية حتى يوّفروا على أنفسهم التعبير عن هذه المشاعر الوطنية الأصيلة كما لو كان من الممكن أن تبدأ وأن تنشأ من أفكار وتصورات ذاتية، فإن هذه النظرة تخلط بينها وبين الرأي، وبسببها تفقد الوطنية أساسها الحقيقي، وواقعها الموضوعي.[17]

2.2.3 . الوطن: تعرفه آمنة حجازي بأنه بشكل عام قطعة الأرض التي تعمرها الأمة، وبشكل خاص هو المسكن فالروح وطن لأنها مسكن الإدراكات، والبدن وطن لكونه مسكن الروح، والثياب وطن لكونها مسكن البدن، فالمنزل والمدينة والدولة والعالم كلها أوطان لكونها مساكن.[18]

3.2.3 . الانتماء: الانتماء يعني إحساس الفرد أو المواطن أنه جزء لا يتجزأ من هذه الأسرة وإذا كان فرد في مجتمع فهو جزء من المجتمع يعيش معه ويتعايش معه ويتفاعل مع تفاعلاته ويعتنق إيديولوجيته ويمتثل لثقافته ويتمسك بها ويكون ولاءه أولا وأخيرا لهذا المجتمع أو الوطن فإذا تعرض الوطن لخطر ذاد الفرد عنه كمواطن وإذا انتصر فرح لانتصاره وإذا انحسر أو انكسر تألم لانحساره وانكساره بمعنى أخر هو جزء من نسيج ذلك الوطن لا يحس فيه بغربة أو اغتراب ويفرح لأفراحه ويحزن لأحزانه يفديه بالروح إذا اقتضى الأمر وهذا لا يتأتى إلا إذا أحس المواطن أن الوطن يرعاه ويحميه ويحتويه ويعمل من أجله.[19] والى هذا ذهب دور كايم عندما حدد الانتماء بأنه الحالة التي يجد فيها الفرد نفسه معتمدا عاطفيا واقتصاديا على الجماعة.[20]

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن العلاقة بين الانتماء والمواطنة علاقة تكاملية، فالانتماء الوطني لن يتشكل بشكل حقيقي في نفوس المواطنين، إلا بانجاز مفهوم المواطنة على نحو مؤسسي وعملي فالمواطنة بما تحتضن من مسئولية وشراكة هي بوابة انجاز مفهوم الانتماء الوطني، وحينما يغيب مفهوم المواطنة من الفضاء السياسي والاجتماعي حينذاك يتحول موضوع الانتماء الوطني إلى شعار للاستهلاك والمزايدات، لذلك فإن من المقومات الأساسية لمفهوم الانتماء الوطني هو مفهوم المواطنة القائمة على دعائمها ومرتكزاتها المعرفية والمؤسسية.[21]

ويتضح مما سبق وجود ارتباط بين كل من المواطنة وغيرها من المفاهيم الأخرى مثل الوطنية والانتماء، فإذا كانت الوطنية تعبر عن شعور الفرد بالانتماء والولاء تجاه وطن بعينه تجمعه وحدة طبيعية مكانية ووحدة سيكولوجية بشرية، فإن المواطنة تفرض على أفراها درجات من المسؤولية والالتزام تجاه هذا الوطن والدفاع عنه. أما عن الانتماء والمواطنة فهناك علاقة

قوية بينهما فإذا كان الانتماء هو شعور الفرد لانتسابه لجماعة ما فالمواطنة صفة للمواطن تحدد حقوقه وواجباته، وتقتضي ان يعي الفرد معايير الجماعة التي يعيش فيها، والتي يجب الالتزام بها والعمل بها والعمل وفق قوانينها، لذا فالمواطنة تجسد الجانب الوجداني لفاعل في تأصيل الانتماء وتحقيقه.

4 . خصائص المواطنة:

تتميز المواطنة بمفهومها الحديث بخصائص معينة، وإدراك المواطن لها أمر في غاية الأهمية لأنه يدفعه إلى التمسك بها، ويساهم في دعوة غيره إليها، كما يسهم في وقاية المجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية.

ومن خصائص المواطنة نذكر النقاط التالية:

1.4 . المواطنة هي نتيجة للتجاذبات الفكرية: وهي مثلها مثل الديمقراطية والمجتمع نتاج المتناقضات والتسويات، والمنازعات والتوافق، قيم مشتركة ومجابهات، أفكار تتكافل وتتعارض.[22] ومن المهم هنا أن ننظر إلى هذا المفهوم في إطار نشأته الاجتماعية التاريخية، حيث أن المفاهيم والنظريات لا تنبت من فراغ، ولكنها ترتبط بالبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات التي تنشأ فيها. وتعكس تفاعل هذه البنى في لحظة تاريخية معينة تعبيرا عن حاجة المجتمع إلى التغيير في اتجاه معين. ومن ثم فإن عناصر مفهوم المواطنة وبنيته وأثره تختلف من مجتمع إلى أخر ومن لحظة إلى أخرى.[23]

2.4 . المواطنة مفهوم متجدد: فهو يعتبر من المفاهيم المتجددة والمتغيرة على دوام الحال، إذ يعتبر نتاج البيئة الثقافية والوطنية التي ينشأ ويترعرع فيها، فمبدأ المواطنة كما استقر في الفكر السياسي المعاصر هو مفهوم تاريخي شامل ومعقد وله أبعاد عديدة ومتنوعة.[24] وقد تميزت المواطنية بالحركة والتطور وهذا ما يتبين من مسيرتها التاريخية التي تشير إلى أن كل مرحلة قدمت مساهمة أغنت مفهومها رغم وجود فترات شهدت فيها انحسار هذا المفهوم. كما شهدت تناقضات ناشئة عنه.[25]

3.4 . المواطنة مفهوم مرن: الإنسان بطبعة كائن اجتماعي لا يستطيع العيش بمعزل عن الآخرين بل يحتاج إلى من يؤانسه ويبث إليه همومه ويشاركه أفراحه وأحزانه وفي ذلك يقول أرسطو إن الإنسان يحتاج إلى غيره من البشر لكي يبلغ بالتعاون معهم غايته العملية في الحياة، وهكذا فرضت الطبيعة على الإنسان أن يكون مدنيا بالطبع.[26] فالمواطنة تبتغي الموازنة بين الفردية والجماعية فهي تعترف بحق الفرد في الحياة، وحق الفرد في حماية شرفه واعتباره، وفي حريته الشخصية، وفي حرمة حياته الخاصة عموماً، بل والحق في الحرية الدينية، كما أن المواطنة تقر بحقوق الإنسان وحرياته من منظور علاقته بالجماعة، فتقر له الحق في المساواة في القيمة الإنسانية العامة، وفي حرية الرأي والتعبير، والملكية، والحق في الضمان الاجتماعي... الخ.[27] وهذا في ظل دخول الفردية كتصور مثالي لتجسيد حرية وكرامة الفرد في أزمة حادة نتيجة للتطرف في ممارستها إلى حد تهديد نسق القيم الذي يحكم العقد الاجتماعي، مما اثر على التضامن الاجتماعي الذي يمثل أساس وقاعدة أي مجتمع سياسي...الخ.

4.4 . المواطنة كوسيلة: المواطنة هي وسيلة للنهوض بالمجتمع، بالنظر إلى أن واقع المجتمعات العربية والإسلامية اليوم لا يزال على وفق ما صوره ابن خلدون من ارتباط نشوء المجتمعات المدنية بالعصبيات، لما فيها من النعرة والقبلية، إلا أن حقيقة المواطنة تتسامى عن هذه العصبية، كما يرى ابن خلدون، حيث يقول عن سبب هذه النعرة والعصبية في بلاد العرب: فهم أكثر بداوة، من سائر الأمم وأبعد مجالاً في الفقر وأغنى عن حاجات التلول وحبوها لاعتيادهم الشظف وخشونة العيش فاستغنوا عن غيرهم فصعب انقياد بعضهم لبعض لإيلافهم ذلك وللتوحش.[28] وفي المقابل فإن المواطنة ليست حتمية مطلقة، ولا هي ضرورية في كل مجتمع، فالمواطنة هي خيار اتخذته مجتمعات ولم تتخذه مجتمعات أخرى.[29] وهي لا تبنى بالإقصاء والإلغاء للآخر؛ بل باحترامه وتبادل الرأي معه، أيًا كان الخلاف كبيرًا؛ فكل رأي قابل للنقاش ما دام الجميع قد تآلفوا في الوطن الواحد، واتفقوا عليه. وينبغي أن تظل المنافسة بين التيارات السياسية والفكرية حرة ونزيهة، وأن تسير في طريق الحوار الموضوعي المتسامح والمسؤول، من أجل تحقيق الفعالية في المجتمع والنابعة من الإرادة المجتمعية.

5 . أبعاد ومضامين المواطنة:

المواطنة مفهوم تاريخي معقد، له أبعاد عديدة، وقد اتسعت بحيث أصبحت تشمل إلى جانب الحقوق القانونية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكل ما يدعم حق المواطن في المشاركة والعمل والتمتع بناتج عمله.[30] ولم يكن مفهوم المواطنة في الفكر الليبرالي أبدا مفهوما جامدا، بل شهد تغيرات عديدة في مضمونه واستخدامه في الأدبيات الليبرالية

بمدارسه المختلفة واتسع نطاقه من الدلالة السياسية القانونية إلى الدلالة المدنية الحقوقية ثم إلى مساحات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ثم إلى مستوى العدالة في المجال الخاص وتجسير الفجوة بين الخاص والعام - كما في قضايا المرأة – ثم أخيرا في مجال الهويات الثقافية الجماعية وحتى الاختيارات الذاتية للجسد. ومن الملاحظ انه في الخبرة الأوربية تطور مفهوم المواطنة حسب تسلسل بدأ فيه بالقانوني ثم السياسي ثم الاجتماعي. أعني بذلك أن المواطن حصل أولا علي المساواة القانونية، وضمانات المحاكمة العادلة، ثم اتجه للحصول علي الحق في المشاركة السياسية، وأخيرا أخذ مفهوم المواطنة أبعادا اجتماعية في ظل سيادة مفهوم دولة الرفاهة.[31] وهو ما يؤكده ت.هـ. مارشال الذي ميز بين ثلاثة أشكال من المواطنية وهي المدنية (مثلا المساواة أمام القانون)، والسياسية (التصويت على سبيل المثال)، والاجتماعية ونموذجها دولة الخدمات الاجتماعية، هذا بحسب تطورها التاريخي بالنسبة لمارشال.[32]

1.5 . المضمون القانوني للمواطنة:

بما أن المواطنة ذات معنى قانوني محض، لأنها مشتقة من لفظ مواطن ينتمي لدولة ما، فلا يمكن التعاطي مع المسألة باعتبار المواطن هو إنسان فرد طبيعي مجرد من الصفة القانونية له، ومن هذه البوابة القانونية يجد دومينيك شنيبر Dominique schnapperبأن المواطن القانوني، يمتلك حقوق مدنية وسياسية، ويتمتع بحريات فردية مثل حرية التفكير والتعبير، حرية المغادرة والعودة، الزواج، والتعامل معه على أنه بريء في حال إيقافه من الأمن، وتمكينه من محام للدفاع عنه وتقديمه لمحاكمة وفقاً لقانون عادل ومتساوي للكل، كما أنه يمتلك حقوق سياسية مثل المشاركة في الحياة السياسية والترشح لكافة الوظائف العامة، بالمقابل على المواطن واجبات مثل احترام القانون والمشاركة في المصروفات والتكاليف العامة حسب إيراداته، وأيضاً يقع عليه واجب الدفاع عن مجتمعه الذي يعتبر عضو فيه متى ما وجد هذا المجتمع في حال تهديد.[33]

ولئن كانت ممارسات المواطنة تتأثر بالقوانين، فإنها تختلف عن القوانين المكتوبة.[34] ومن ثم فالقانون يمثل لحظة فارقة في تكوين الوعي الدقيق للمواطنة باعتباره مبدأً أساسيًا لنشوء الدولة أو الأمة والتعامل بينها وبين مواطنيها، وتعني المواطنة كمكانة قانونية الارتباط الرسمي بأمة أو دولة معينة مع ما يصاحب هذا الارتباط من التمتع بحقوق، وفرص، وحماية، وواجبات، ومسئوليات، وحدود التي تقتضيها تلك المكانة، أما المواطنة كهوية فيقصد بها الإحساس بالانتماء لدولة معينة أو جماعة معينة الذي يطوره الأفراد وهم مدركين الدور الذي تلعبه المعايير والقيم التي تشكل ثقافتهم في تقوية ذلك الانتماء.

2.5 . المضمون السياسي المواطنة:

والمواطنة تتفرع في رأي شنيبر لتكون هي مصدر الشرعية السياسية في الدولة، فالمواطن ليس فقد شأن قانوني، فهو حاصل على جزء من السيادة السياسية، فالمواطنين كافة التي يتشكل منهم المجتمع، يختارون حكوماتهم عن طريق الانتخابات، فهم بهذه الحالة مصدر السلطات، وهم الذين يبرهنون عن أن القرارات المتخذة عبر الحكام قد وضعت في موضع التنفيذ، لأن المواطنين هم الذين يراقبون ويصدقون على قرارات وأعمال الحكام عن طريق الانتخابات، لذلك فإن المواطنين(المحكومين) يعون ضرورة استجابتهم وطاعتهم للأنظمة الموضوعة من الحكام لأن هؤلاء الحكام الذين يصدرون الأنظمة والقوانين، بالأصل هم منتخبين عن طريقهم، ويبقون تحت رقابتهم لذلك فإن الجماعة التي يتشكل منها المواطنين هي من يمتلك السيادة.[35]

ومن ثم فإن هناك علاقة عضوية ما بين مفهوم المواطنة والنظام الانتخابي وشكل التمثيل السياسي في الدولة، فعن طريقهما تتحقق الشرعية السياسية للحكم وأيضاً تترجم معاني التضامن والاندماج بين المواطنين وفقاً لآليات وبرامج وطنية مشتركة وليس قوالب فئوية ومناطقية ومذهبية مفتتة للوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وعلى ذلك فبالإضافة إلى الشروط التي يجب توفرها في أي نظام انتخابي ديمقراطي مثل(تمتع كافة المواطنين بحق الاقتراع والمشاركة في الشؤون العامة، إجراء الانتخابات بصفة دورية، أن تكون الإجراءات محكومة بالحرية والسرية بالتصويت وصحة فرز البطاقات، مراقبة العمليات الانتخابية من قبل هيئة انتخابية مستقلة عن سلطات الدولة) وهي موضوعة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فلابد لأي دولة تدعي الديمقراطية حقاً وصدقاً أن تلتزم بالأسس التالية:

1 . نظام انتخاب حقيقي.

2 . الفصل بين السلطات وتعاونها.

3 . وجود أحزاب متعددة وفاعلة.

4 . تداول السلطة.

5 . حماية واحترام الحقوق والحريات وفي طليعتها الحقوق السياسية.[36]

باعتبار أن مفهوم المواطنة السياسية يقتضي توفر شروط العدالة والمساواة في تطبيقه على المواطنين في الدولة.

3.5 . المضمون الاجتماعي للمواطنة:

لقد تم الحصول على الحقوق المدينة والسياسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بينما كانت الحقوق الاجتماعية موضوع النقاش خلال القرن العشرين، ويوجد عدم اتفاق حول الحقوق الاجتماعية هل هي مرتبطة بتكافؤ الدخل أو بتكافؤ الفرص، ذلك أن لا تتوقف المواطنة لتكون ذات طابع سياسي قانوني، بل هي أساس العلاقات الاجتماعية بين المواطنين والجماعات في الدولة الديمقراطية الحديثة لأن العلاقات بين البشر فيها لا تقوم على قواعد دينية أو وفقاً لروابط الدم والنسب والسلالة بل هي سياسية محضة، فما تعنيه مقولة (العيش سوية) ليس الاشتراك مع الآخرين في نفس الدين، أو التبعية لنفس الملك أو الخضوع لنفس السلطة، بل اكتساب صفة المواطن المنتمي لنفس التنظيم السياسي، لذلك فإن العلاقات بين البشر(في المواطنة) تتأسس على الكرامة المتساوية للكل دون تمييز.[37] بحيث تشمل معاني المواطنة حق كل مواطن في الحصول علي فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها. ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة للمواطنين، وبخاصة الفقراء والمهمشين، وإيجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئات المستضعفة في المجتمع، وأن يظل لها صوت في التأثير علي السياسات العامة.[38] مع التركيز على أن عقد المواطنة يتضمن أيضا مفاهيم العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة والتنمية والإنماء المتوازن.[39]

وفي هذا الإطار ظل الفكر الليبرالي ولفترة طويلة يتنكر لضرورة نهج سياسة اجتماعية.[40] حيث ينفرد الجانب الاجتماعي للمواطنة بتهديده الصريح للرأسمالية، حيث يختلف معها في رفضه لتكدس الثروات في يد قلة صغيرة ويستهدف التأكيد على تحقيق الرفاهية الاقتصادية لجميع المواطنين على حد سواء.. وهذا يستلزم جهود متواصلة بحيث يمكن تقريب الفوارق الطبقية في المجتمع. وان كانت فكرة المواطنة اعتمدت في الأصل على التوسع الرأسمالي العابر للحدود، ساعد في ذلك ثورة الاتصالات والتكنولوجيا، ولم يعترف بالجانب الاجتماعي لها، لأنه يضع الجميع على قدم المساواة.[41] مما أدى إلى اتساع اللامساواة والفوارق الاجتماعية وظاهرة تهميش أعداد كبيرة جدا من المواطنين مما جعل مفهوم المواطنة بلا معنى بالنسبة لهؤلاء. وفي المقابل أيضا فإن المواطنة ليست قيم ومبادئ وأهداف مشتركة تلتف حولها جماعة بشرية دون ممارسة إذ لا توجد مواطنة دون إمكانات فعلية لضمان ممارستها على أرض الواقع.[42]

4.5 . المضمون الاقتصادي للمواطنة:

من المنظور العام ليست المواطنية محصورة في المجال السياسي وممارسة الحقوق الوطنية فهي تشمل كل المجالات، فالحديث عن توزيع الثروة، الأيدي العاملة، البطالة، الفقر، الرواتب، النقابات العمالية والوظيفية، الإنتاجية، وغيرها، إنما يعبر عما يسمى بالمواطنة الاقتصادية. ومن ثم فالاختيارات التي تطال السياسة الاقتصادية تؤثر تأثيرا واضحا في المواطنية.[43] وفي أحيان كثيرة يحد الوضع الاقتصادي من حرية تمتع المواطن بحقوق المواطنة، ومن قدرته علي المشاركة في الشأن العام. إذ لا يتمتع الفقراء بحقوق المواطنة كاملة، والسبب في ذلك يعود إلي ضعف قدرتهم علي المطالبة بحقوقهم، ومواجهة أي تمييز يواجههم، وامتلاك الصوت الذي يمكن من خلاله أن يجعلوا مطالبهم مسموعة عند صانع القرار.[44] ومن جهة أخرى فإن العامل الاقتصادي يلعب دورا بارزا في تحقيق المواطنة والديمقراطية فالدول التي تحقق مؤشرات مرتفعة من التنمية الاقتصادية يتسع فيها المجال لإقرار الديمقراطية، وحيث أن غالبية المواطنين يعانون من ضغوط اقتصادية شديدة تسهم في إحداث المزيد من الاضطرابات والاحتجاجات.[45]

5.5 . المضمون الثقافي للمواطنة:

يشهد العالم اليوم تطورات هائلة في شتى المجالات، مما يجعل معظم الدول تتجه إلى البحث عن كيفية إعداد أفرادها إعدادا سليما، وذلك بإمدادهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لمسايرة هذه التطورات، مما يساعد على مواجهة تحديات وأخطار يمكن أن تواجههم، بل وتهدد واقعهم وأمالهم وطموحاتهم.[46] ومن ثم يؤدي اقتصار فهم المواطنة على النقاط

الواردة سابقا إلى خلل والتباس في تفسير مفهوم المواطنة الغربي المنشأ، ولان أي مفهوم علمي أو سياسي أو قانوني هو تجريد نظري منتزع من سياق اجتماعي ثقافي غني، فإن الأكثر فائدة في تناول الموضوع هو معرفة الخلفيات المعرفية والثقافية والتاريخية التي انتزع منها، لأخذ صورة أكثر فهما وتفسيرا... فالمواطنة مرتبطة بالخلفية الثقافية لنموذج الدولة – الأمة التي كرست الانتماء والهوية الخاصة لمواطنيها، وهو انتماء يتحدد بالبعد القومي لهذه الأمة – الدولة وبقيمها الثقافية الخاصة.[47] باعتبار أن الثقافة هي طريقة للحياة لدى مجتمع معين، يتم تعلمها وتقاسمها بين أفراده.

وعلى ذلك فالمواطنة تشير إلى المعارف والمهارات اللازمة للمواطن والتي تساعدهم علي أن يكونوا مواطنين فاعلين، مشاركين، يتصرفون بمسئولية تجاه مجتمعهم وشركائهم في المواطنة، وهو أمر تحتاج إليه الدول الديمقراطية التي لا يستطيع النظام أن يعمل بها بكفاءة دون مشاركة مواطنيها علي نطاق واسع، ولكن هذا النمط من الفعالية والمشاركة من جانب المواطنين لا ينشأ تلقائيا أو مصادفة، بل يحتاج إلي جهد تعليمي ممتد يشمل كل الأفراد، في كل مؤسسات المجتمع التي تعني بالتنشئة، ويستمر طيلة عمر الإنسان، يعرف ذلك بما سمي تعليم المواطنة أو التعليم من أجل المواطنة. يشمل ذلك نطاقا واسعا من التعليم بدءا من نماذج السلوك، وأنماط التفكير التي يتعلمها الفرد في الأسرة، مرورا بالجماعات التي تهتم بالتنشئة مثل جماعات الرفاق، والمؤسسات الدينية، وانتهاء بمؤسسات التعليم الرسمي، وتحديدا المدرسة والجامعة، بالإضافة إلى المسؤوليات اللازمة للدولة. من هنا فإن المواطنة الفعالة لا تشمل فقط حقوقا وواجبات علي المواطن مدرجة بالقانون، لكنها تذهب إلي أبعد من ذلك أي تحديد معايير السلوك الأخلاقية والاجتماعية التي يتوقعها كل مجتمع من مواطنيه.[48]

6.5 . المضمون النفسي للمواطنة:

فالمواطنة هي اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة ووطن، كما تشير إلى الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية.[49] وهي كما يرى السيد ياسين جوهرا يعطي مرة واحدة وللأبد.[50] وهي بهذا تعني القيام بالواجبات والمهام ذات النفع العام مع الشعور الذاتي بالمسؤولية. ويذهب برهان غليون إلى أن المواطنة ليست ممارسة التضامن والتعاطف والتواطن بين الأفراد المكونين لمتحد واحد فحسب وإنما هي الفعل المنشئ للحمة وعلاقة قرابة وتعاطف تجعل الناس يتجاوزون ذواتهم الخاصة وقراباتهم الجزئية والطبيعية ويندمجون في وحدة نسميها جماعة وطنية.[51] باعتبار أن المواطنة تعبر عن الرابطة القانونية والاجتماعية والنفسية بين المواطنين ودولتهن مع توفر آليات ومؤسسات تحدد للمواطن حقوقه وواجباته حيال الوطن وتمكنه من ممارستها.[52]

7.5 . المضمون البيئي للمواطنة :

فالبيئة باعتبارها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منها مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى، وعلاج وترفيه، ويمارس فيه علاقاته مع اقرأنه، ينبغي المحافظة عليها وحمايتها؛ إذ أنها قد تأثرت بشكل لا رجعة فيه بالتقدم التقني كما سبق وتأثرت منذ أتقن الإنسان استخدام الأدوات ليغير من واقع حاله، كما أننا سنظل نغير من بيئتنا لتناسبنا طالما بقينا نوعا قادرا على البقاء.[53] ولقد أدت تلك الظاهرة واستمرارها إلى تقلص الإحساس بالأمن البيئي، وبخاصة داخل المدن والمراكز الحضرية التي شهدت أكثر من غيرها الآثار السلبية التي أدت إليها متطلبات الحياة داخل هذه المراكز وما فرضته على ساكنيها من أزمات هددت معها الإحساس بالكرامة البشرية وبدلتها بصور عديدة من صور الإهانة البشرية التي عرفتها العديد من مدن العالم الثالث.[54]

8.5 . مضامين أخرى للمواطنة:

اجتهد بعض علماء الاجتماع في حصر صور المواطنة الجديدة التي أبرزتها التطورات العالمية الراهنة، ومن أبرزهم جون جوري والذي أشار في أحد دراساته بشان العولمة والمواطنة إلى عدة صور جديدة للمواطنة، المواطنة الإيكولوجية (البيئة) وهي تتعلق بحقوق والتزامات مواطن الأرض، مواطنة الأقلية وتتضمن حقوق الدخول في مجتمع ما والبقاء فيه، المواطنة الكوزموبوليتانية وتعني كيف ينمي الناس اتجاهاً إزاء المواطنين الآخرين والمجتمعات والثقافات الأخرى عبر الكوكب، والمواطنة المتحركة وتعنى بالحقوق والمسؤوليات لزائري الأماكن والثقافات الأخرى.[55]

ويتضح من عرضنا السابق أن مبدأ المواطنة مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة يتأثر بالتطور السياسي والاجتماعي وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات. وجدير بالتأكيد

أن الجوانب المدنية والقانونية والسياسية من حق والمواطنة وواجباتها ليست كافية للتعبير عن مراعاة مبدأ المواطنة بالرغم من كونها أبعادا لازمة، فإلى جانب تلك هناك أيضا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.[56] التي لا يمكن ممارسة مبدأ المواطنة على ارض الواقع دون توفير حد أدنى من هذه الحقوق والضمانات للمواطن حتى يكون للمواطنة معنى ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولاءه لوطنه وتفاعله الايجابي مع مواطنيه.

6. خاتمة:

ونخلص إلى أن المواطنة بالرغم من أنها فكرة غربية المنشأ وذات نزوع ليبرالي فرداني برجوازي، إلا أنها ذات مضمون قانوني سياسي اجتماعي نفسي، ثقافي واقتصادي ونفسي وحتى بيئي، وأن علاقة تكاملية تجمع بينهم، بحيث يؤثر أحدهم في الأخر، ومن الممكن أن يكون لكل مجتمع شكل معين من المواطنة وذلك باعتبارها كونها نسبية تختلف من مجتمع إلى أخر، إلا أن ذلك لا يعني الحياد عن مبادئها الأصلية، مع إمكانية التخفيف من حدتها الليبرالية الفردانية والبرجوازية.

وأخيرا فإن المواطنة من الممكن أن تختفي من واقع المجتمع والدولة وفي التفكير ومن الممكن أن تعود مرة أخرى بأشكال وخصائص جديدة، فكل حقبة زمنية تأتي، فإنها تحمل خبرات ومعارف خصبة تسبقها، وعلى عكس ذلك من الممكن أن تحدث تراجعات في المواطنة، فالتاريخ يبين أن ديمقراطية أثينا قد اختبرت في مجال ضيق وهي الديمقراطية المباشرة، أما سمو القوانين وتعميم المواطنة على كافة الإمبراطورية الرومانية، فقد أوضحت بأن المساواة أمام القوانين النظرية ليس ذات جدوى في ظل التميز واللامساواة الاجتماعية على أرض الواقع.

6. هوامش:

[1] برهان غليون، **نقد السياسة، الدولة والدين**، ط4، مطبعة المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2007، ص.152.

[2] احمد صدقي الدجاني، **مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية**، مركز يافا للدارسات والأبحاث، القاهرة، 1999، ص.95.

[3] ربيع ومقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، ج1، جامعة الكويت، الكويت، 1993-1994، ص ص.345، 346.

[4] ديفيد هيلد، **نماذج الديمقراطية**، ج1، ترجمة فاضل جتكر، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2007، ص.12.

[5] Aristotle, **the politics**, harmond sworth, penguin, 1981, p.169.

[6] ديريك هيتر، **تاريخ موجز للمواطنة**، ترجمة اصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقي، بيروت، 2007، ص.59.

[7] علي خليفة الكواري وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص.81.

[8] محمود شلتوت، **الاسلام عقيدة وشريعة**، ط16، دار الشروق، القاهرة، 1992، ص.452.

[9] روبرت م ماكيفر، **تكوين الدولة**، ترجمة حسن صعب، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1966، ص.229.

[10] Dahl, Robert A, **Democracy and Its Critics**, Yale University: New Haven and London, 1989, pp.213, 265.

[11] ابن منظور، **لسان العرب**، ج15، ط3، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1999، ص.338.

[12] الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1996، ص.311.

[13] احمد صدقي الدجاني، **مرجع سابق**، ص.5.

[14] Encyclopaedia Britannica Inc, **the New Encyclopaedia, Britannica**, University of Chicago volume 20 (Knowledge in Depth), 15th [ed], 1992 print. V01.3, P. 332.

[15] محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995، ص.56.

[16] حسين كامل بهاء الدين، **الوطنية في عالم بلا هوية**، دار المعارف، القاهرة، 2000، ص.90.

[17] هيغل، **أصول فلسفة الحق**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص ص511 .512.

[18] أمنة حجازي، **الوطنية المصرية في العصر الحديث**، ط1، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000، ص.80.

[19] جابر عوض سيد حسن، **العمل مع الجماعات أسس ونماذج نظرية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص.270.

[20] علي ليلة، **الطفل والمجتمع** (التنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء الاجتماعي)، المكتبة المصرية، الاسكندرية، 2006، ص .313.

[21] محمد محفوظ، **الحرية والإصلاح في العالم العربي**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص.122.

[22] بولس عاصي، **الطائفية والمواطنة في لبنان**، في بولس عاصي وآخرون، المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات، ط1، منتدى الفكر اللبناني، 2010، ص.12.

[23] شهيدة الباز، **النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان عربية مختارة**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2006، ص.5.

[24] علي خليفة الكواري، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية**، في بشير نافع وآخرون المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص.37.

[25] بولس عاصي، **مرجع سابق**، ص.12.

[26] إبراهيم محمد الحسان، **المواطنة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية**، مطبعة دار الشبل، الرياض، 1416، ص.36.

[27] محمد الرشيدي، **الديمقراطية والتنمية**، مطبعة دار المعرفة، بيروت، 2002، ص ص.51-70.

[28] عبد الرحمان ابن خلدون، **المقدمة تاريخ العلامة ابن خلدون**، دار المدينة المنورة للنشر والتوزيع، تونس، 1984، ص.184.

[29] نجلاء حمادة، **المواطنة والنوع الاجتماعي دراسة نظرية**، سلسلة دراسات عن المرأة العربية والتنمية(30)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص.2.

[30] شهيدة الباز، **مرجع سابق**، ص.6.

[31] سامح فوزي، **المواطنة**، ط1، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007، ص.25.

[32] ديريك هيتز، **مرجع سابق**، ص.6.

[33] Dominique schnapper, **Qu'est-ce que la citoyennete**, Editions Gallimard, paris, 2000, p.9-10.

[34] Ong Aihwa, **Cultural Citizenship as Subject-Making**. Immigrants Negotiate Racial and Cultural Boundaries in the United States. Cultural Anthropology, 1996, Vol. 37, No. 5, (Dec), pp. 737-762.

[35] Dominique schnapper, **op.cit**, p.10.

[36] عبدو سعد وآخرون، **النظم الانتخابية**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص.29.

[37] Dominique schnapper, **op.cit**, p.11.

[38] سامح فوزي، **مرجع سابق**، ص.19.

[39] حسين رحال، **المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر**، في بولس عاصي وآخرون، المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات، ط1، (منتدى الفكر اللبناني، 2010)، ص.113.

[40] بولس عاصي، **مرجع سابق** ص.12.

[41] Dawn Oliver & Derek Heater, **the Foundation of Citizenship**, Horrester Wheat Sheaf, New York, 1994, pp 34-36.

[42] Anicet le pores, **la citoyennete, Que sais – je**? ,3e [édition], paris, 2004, p7.8.

[43] بولس عاصي، **مرجع سابق** ص.13.

[44] سامح فوزي، **مرجع سابق** ص.19.

[45] Bernard Crick, **Citizenship Towards a citizenship culture**, Blackwell published, London, 2000, pp.99-102.

[46] Cogan, john & Roy, **citizenship for the 21st Century**, an international prospective of education, kogan page limited, London, 1998, pp.1-2.

[47] حسين رحال، **مرجع سابق**، ص.109.

[48] سامح فوزي، **مرجع سابق** ص.15.

[49] هلال فتحي وآخرون، **تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت**، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، الكويت، 2000، ص.25.

[50] السيد ياسين، **المواطنة في زمن العولمة**، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002، ص.22.

[51] برهان غليون، **مرجع سابق**، ص.144.

[52] شهيدة الباز، **مرجع سابق**، ص.9.

[53] فرانك سبيلمان، **علم وثقافة البيئة**، ترجمة الصديق عمر الصديق، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص.34.

[54] احمد النكلاوي، **أساليب حماية البيئة العربية من التلوث**، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص.5.

[55] السيد يسين، **الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي**، ط1، دار ميريت، القاهرة، 2005، ص.68.

[56] Dawn Oliver, and Heater, Derek**, op.cit**, pp. 92 -113.